



دولة تحت التشكيل  
حوار النفي وإثبات الوجود  
( كردستان العراق إنموذجا )

أ.م.د. محمد محي الهيمص

الجامعة المستنصرية - كلية التربية

المقدمة

الأكراد إحدى القوميات التي تشكل نسبة من سكان العراق ، وقد اختلفت المصادر في تقدير أعدادهم ، ولكن كانت نسبتهم حسب تعداد عام ١٩٧٧ حوالي ١٥,٩٥ % من سكان العراق ، ويتركز هؤلاء في المناطق الشمالية من العراق متخذين من مناعتها الطبيعية وانعزالها ملجأ لهم من السلطات الحاكمة في العراق ، وقد ساعد ذلك ظهير من أبناء قوميتهم يتركزون في المناطق المجاورة في كل من ايران وتركيا ودول قدمت لهم تسهيلات متنوعة وفق مصالحها الذاتية والسوقية ذات أثر ينعكس على وحدة العراق .

وإذا تصفحنا العلاقات السياسية والعسكرية بين الحكومات العراقية والقيادات الكردية فأنها تتبع إبعادا مختلفة بين فترة وأخرى وقد تحدثت مواجهات تواكب التغييرات السياسية التي تجتاح المنطقة .

لقد سمحت الأوضاع الدولية والعراقية خاصة بعد عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٣ على تصعيد الحركة الكردية لعملياتها وأخذ صيغة قانونية فدرالية تنبع من أساسية اللامركزية في البلد ، وقدرتهم على إدارة اقليم ( كردستان ) وأحكام سيطرتهم عليه كأنه منطقة منفصلة عن بقية أنحاء البلاد .

ولأن مهمة هذا البحث هي استشراف مستقبل العراق في عقده المقبل ، كان لا بد من أن تقوم هذه الدراسة على اساس رؤية الكاتب للاتجاهات الرئيسية التي تتفاعل في مستقبل العراق بجوانب منهجية علمية محايدة بتفاصيل المكان السياسية .





وطالما واصلت المسألة الكردية التحرك على خط بياني صاعد في العراق ( هدف البحث ) أصبحت تمثل اليوم أحد أفضل الخيارات القائمة للنقاشات والدراسات حول قيام كيان فدرالي أو السعي للانفصال نحو الاستقلال الكامل ( مشكلة البحث ) بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها ذلك والتوقيت من قبل القوى الخارجية .

إذن هذان النموذجان موجودان ، لذلك تفترض الدراسة على الرغم مما ذكرناه ، أنهما مصدر قلق في مستقبل العراق ومن العوامل المعيقة لقدرة الإمساك بزمام السلطة للحكومة المركزية في البلاد ، وستؤدي هذه الامور على المدى البعيد إقامة دولة كردية مستقلة داخل العراق بغض النظر عما يقال ، أو ما هو شكل الدولة ، ومساحتها وتركيبها وإستراتيجيتها ، وموافقة تركيا وإيران عليها ، جاء كل هذا وفق تتبع وتحليل جغرافي سياسي علمي وكما يأتي :

أولا : الدولة

ثانيا : كردستان العراق

ثالثا : لمحة عن اكراد العراق

رابعا : كردستان والفدرالية في العراق

خامسا : تكوين دولة كردية في العراق

وخاتمة تؤكد التطلعات السياسية للاكراد والسعي لكسب المجتمع الدولي لقيام دولة كردية في العراق

أولا : الدولة

أ- ما هي الدولة :





يزعم أحد الدارسين لهذا الموضوع أنه جمع مئة وخمسة واربعين تعريفا لهذا المفهوم ، وهذا يعني عدم الاتفاق على تعريف موحد كافي وشافي للدولة بين المتعاطين بالسياسية ومسلكياتها ، لكن تميل أكثرية الباحثين الى الأخذ بالمفهوم التالي للدولة :

(( هي إحدى المؤسسات الاجتماعية ، تتميز عنها بأنها تحكم على ضوء قوانين تسنها وتنتشرها حكومة لها ، عدا عن هذه السلطة التشريعية ، سلطة تفرض النظام أو العدل على جميع من يسكن في بقعة جغرافية من الأرض بينة المعالم والحدود )) في ضوء هذا التعريف تختلف الدولة عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى بكونها :

تضم جميع الساكنين في بقعة معينة من الأرض تهتم بالمحافظة على النظام الاجتماعي بواسطة حكومة تتكلم بصوت القانون وتتمتع بحق استخدام القوة لتنفيذه ومعاقبة من يخرج عنه .

بكلمات أعم (( تنشأ الدولة بنشوء حكومة مستقرة في شعب مستقر على بقعة معينة من الأرض )) .

غير أن هذا المفهوم المرتكز على الأساس الجغرافي ، هو حديث جدا في تاريخ البشرية ، يرجع عهده الى معاهدة وستفاليا ، المعاهدة التي أنهت حرب الثلاثين سنة عام ١٦٤٨<sup>(١)</sup> .

ما يهمننا في هذا السياق أن نضيف ما يقوله الديب (( نظرا لصعوبة وضع تعريف للدولة فمن الأفضل استعراض خصائصها الجغرافية ، فالدولة هي قطعة أرض وجماعة من الناس تعيش فوقها ، وبها سلطة تنظم العلاقة بين الأرض والناس وتتمتع بالسيادة والولاء المطلق لكل مواطن فيها ، مع اعتراف دول العالم بها لتمتعها بمكسبات السيادة على نطاقها الاقليمي<sup>(٢)</sup> .

ولن نذهب الى أبعد من ذلك بما يشير الى الدولة ولكن كيف تنشأ الدولة ؟ تنشأ الدولة في أول أمرها عادة في منطقة صغيرة ثم تمتد منها وتنتشر حتى تبلغ أوج اتساعها والمنطقة التي تتولد فيها الدولة يطلق عليها اسم ( الدولة المركزية ) أو ( منطقة النواة أو القلب ) ، ومن ناحية أخرى هناك دول ظهرت فجأة



دون أن يكون لها نواة حقيقية ومن أمثلتها جميع الدول التي نشأت نتيجة انقسام أو انشطار دولة أصلية<sup>(٣)</sup> .

لعل في مقدمة شروط قيام الدولة كلها ، شرطا طبيعيا ، بل بديهيا فالنشأة فيه والدعوة الى حياة سياسية فيه ، ولا يفهم معنى السيادة إلا بها ولا يطلب خارجا عنها ، بل ينعكس على سياسات الدولة الخارجية وتحالفاتها الاقليمية .

وهكذا يقودنا الحديث الى سؤال معرفي تاريخي :

هل للدولة الكردية شواهد في التاريخ ؟

لسنا هنا بصدد تتبع ما ورد عن الاكراد ومناقشة معاهدة فرساي ١٩٢٠ ، ومعاهدة لوزان ١٩٢٣ وقرارات مجلس عصبة الأمن وما بعدها ، جامعا لكثير من الأحداث ، لكن نأخذ قول باحث للدلالة : (( .... فلم تخلق عبر عصور التاريخ كله دولة كردية تلم شتات شعبها ))<sup>(٤)</sup> ، وفي هذا السياق يقول أوج الآن (( ولربما كانت كلمتنا الكرد وكردستان ( التي تعني موطن الكرد ) متميزتين بتذكرهما كأسمين لأقدم شعب وموطنه في التاريخ لكنهما طالما استخدمتا بمضمون جيوثقافي لا سياسي ))<sup>(٥)</sup> . وهناك حقيقة مأخوذة من تاريخ الدولة الايرانية هي جمهورية مهاباد الكردية في ١٩٤٦/١/٢٢ بدعم من قوات الاحتلال السوفيتي والتي انتهت في ١٩٤٦/١٢/١٧ ، على يد الجيش الايراني وعميل الاكراد بقسوة ، فقد نفذ حكم الاعدام بالكثيرين من قادة القبائل الكردية ومن القوميين الاكراد أو سجنوا ودمرت مطابعهم واحرقت كتبهم وفرض الحضر على تعليم اللغة الكردية<sup>(٦)</sup> .

ولاشك أن الدولة الكردية لا تزال غائبة عن الواقع السياسي الدولي حتى الآن ، رغم وجود تطورات معاصرة في مفهوم الدولة أو حق تقرير المصير أو التأكيد على حقها في إدارة شؤونها ضمن الحدود السياسية العراقية .



بعد هذا لابد من أن نسأل عن الحيز المكاني أو ما يعرف ( كردستان العراق ) والتي تنتشر فيها الاقلية الكردية والسعي للحصول عليها .

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في النقطة الأخرى من البحث .

### ثانيا : كردستان العراق

لابد أن نتفحص مفهوم ( كردستان ) الذي أكتسب أبعادا ودلالات شتى في مسار الأحداث وارتبط بمصالح واستراتيجيات سياسية وجغرافية وثقافية مختلفة .

أ- كردستان : معناها وحدودها

سنعرض على سبيل المثال بعض تعريفات كلمة كردستان كما ذكرتها المصادر العلمية وهي :

لعل أقدم المصادر التي ظهر فيها اصطلاح كردستان هي المصادر اليونانية ، فقد سمى الكتاب اليونانيين والرومانيين كردستان باسم كردونس أو كورادي وسماه السريانين باسم كاربدو التي تقع في الجبال بين ديار بكر ونصيبين وزاخو ، ولم تكن حدودها واضحة تماما ولم تكن تلك المنطقة تمثل جميع البلاد التي كان الاكراد يسكنونها بالفعل ، أما الكتاب العرب القدامى فكانوا يسمون كردستان باسم : اقليم الجبال ، وكان الاقليم يشتمل على المنطقة الواقعة شمال غربي ايران حتى بحيرة اورمية ، ممتدا من سهل العراق حتى الصحراء الايرانية الكبرى ومشملا على منطقة الجبال جنوب شرقي اذربيجان .

وكلمة كردستان كاصطلاح جغرافي ظهرت لأول مرة في القرن الرابع عشر في عهد السلاجقة ، عندما فصل السلطان سنجار القسم الغربي من اقليم الجبال الذي صار يشتمل على الأراضي الممتدة بين اذربيجان ولورستان ، فضلا عن المناطق الواقعة غربي جبال زاكروس كشهروز ، كوى سنجق وعمم فيما بعد حتى شمل جميع الإمارات الإقطاعية الكردية في تركيا وايران <sup>٧</sup> .





يقول العلامة محمد أمين زكي بك ، أن لفظ كردستان في الأصل أطلقه السلجوقيون .. أما على المنطقة الواقعة بين ايلاتي ( اذربيجان ) و( لورستان ) وأما على البلاد الواقعة في غربي جبال زاكروس ، ومن جهة الجغرافية يشير المؤلف واستنادا الى دائرة المعارف الاسلامية ، أن لفظ كردستان وضع لأطلاقه على المواطن التي سكنها ولا يزال يسكنها الكرد حتى الان ومثال ذلك : اطلاق الفرس لقب كردستان الخرساني على المناطق الكردية بإقليم خراسان <sup>٨</sup> .

ومن رأي الاستاذ جلال الطالباني يتضح ان ( كردستان تعني بلاد الكرد وتتألف لفضياً من كلمتين هما ( كرد ) و ( ستان ) ، التي تعني بلاد أو محل ... وقد أطلق اسم كردستان على وطن الشعب الكردي منذ قرون عديدة مضت ، لذلك فان كردستان اسم جغرافي وتاريخي لبلاد الكرد<sup>(٩)</sup> .

يتضح مما سبق ان تفاصيل هذه المصادر ربطت كردستان بمستقرات الكرد والصفة الغالبة عليها خصائص الاقاليم الجغرافية في مساحة من الارض صغرت ام كبرت ، يرسم صفتها المميزة مدلول تضاريسي ومناخي طبيعي وسكاني بين امة من الامم موفورة العدد ، واخذت اسمها من موقعها الهندسي في دول عدة واصبحت من نسيج حاضرها بعد تخطيط حدود الدول المعاصرة ، واختيار مواقعها سياسياً مثل تركيا وايران، العراق ، سوريا ، لبنان وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، لأحداث عديدة لسنا بصدد تتبعها هنا ، وفي ذلك بيان لسمة جغرافية تقتصر على التنويه بالاسم مثل كردستان العراق او تركيا او ايران ولن نوضح في تخطيط الدول وتطبيقاتها والمعاهدات وتفصيلها المعلنة .

ولا يقتصر الحديث عن ما ذكر عن كردستان ، بل نذهب الى من سكن فيها من الاكراد بإيجاز ، اذ لا يزال الباحثون يختلفون في اصلهم <sup>(١٠)</sup> ، مما اوجد اراء عدة حول ذلك والمرجح انهم احفاد الميديين <sup>(١١)</sup> ، وان اختلف النسابون في اصلهم ، الا انهم من دون شك قومية لها موطنها وتاريخها وتراثها ولغة بلهجاتها المتعددة ، وحقوق ضمن جغرافية الدول التي استقروا فيها ولأسباب عديدة لا مجال لدراستها .





وجدت هذه القومية نفسها تتصارع مع الحكومات في نطاق الحدود السياسية للدول المتواجدة بها من اجل حقوق الاقلية في الحد الادنى او حق تقرير المصير او الانفصال وتكوين وحدة سياسية جديدة في خريطة المجتمع الدولي .

في هذا المجال نركز على العلاقة بين الدولة العراقية والاقلية الكردية ، وهي علاقة متشابكة ومعقدة ولكنها تفيد محتوى البحث كما يلي :

### ثالثا : لمحة عامة عن اكراد العراق

عن مستوى الواقع الجغرافي يلاحظ التطبيقات الاحصائية المرتبطة بنظم المعلومات السكانية تعداد ١٩٧٧ ( نستشهد به لدقته مقارنة بالتعدادات الاخرى ، جدول وشكل رقم ( ١ )

التركيب القومي لسكان العراق ، فتشير الى نسبة العرب الكبيرة في العراق ٨١,٧٩ ويأتي بعدها الكرد بنسبة ١٥,٩٥ والآخرى تأخذ نسباً قليلة لا تعد معياراً مميزاً لها .

الامر الطبيعي الاخر من العامل الجغرافي يتضمن توزيع او تركيز الاكراد جغرافياً ، اي المناطق المتجانسة عرقياً ويقطنها غالبيتهم وتسمى بالعراق اداريا مناطق الحكم الذاتي ( محافظات دهوك ، السليمانية واربيل ) خريطة رقم ( ١ ) ونسبة القوميات في هذه المنطقة جدول رقم ( ٢ ) غالبية سكانها من الاكراد ٨٨ % ولا نبتعد عن الصواب الا اذا قلنا المنطقة خرجت من مواقعها هذه الى غيرها من ارض العراق .

جدول رقم ( ٢ ) نسبة القوميات في منطقة الحكم الذاتي من مجموع سكانها لسنة ١٩٧٧

| ت | القومية | النسبة % |
|---|---------|----------|
| ١ | الاکراد | ٨٨       |
| ٢ | العرب   | ٩,٤٥     |





|   |                |      |
|---|----------------|------|
| ٣ | السريان        | ١,٥  |
| ٤ | التركمان       | ٠,٦٩ |
| ٥ | الارمن         | ٠,١٢ |
| ٦ | الاكرد الفيلية | ٠,٠٢ |
| ٧ | اخرى           | ٠,٣٤ |

المصدر : العداد السكاني في العراق لسنة ١٩٧٧

وما يهمننا هنا عموماً التطور التاريخي السياسي للحركة الكردية في العراق او الصراع بين الحكومات العراقية والقيادات الكردية في اطار سياسي واحد لدولة مستقلة ( العراق )

ونستطيع ان نواكب تطورات الحركة الكردية في العراق بشكل منتظم بل طرح اهم ما تتميز به ويخدم البحث ، ويلاحظ ما يأتي :

أحتاج الاكرد عقود تقريبا من النضال المسلح ليحققوا مستوى الحكم الذاتي بيان الحادي عشر من اذار لسنة ١٩٧٠ ، وقرار مجلس قيادة الثورة العراقي السابق بتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٧٤ بتطبيق قانون الحكم الذاتي في منطقة كردستان ، والذي اختلفت القيادات الكردية ما بين مؤيد ومعارض ، ورفض لمرحوم الملا مصطفى البرزاني قانون الحكم الذاتي .

ومن الانصاف القول بأن القانون اكبر بكثير مما حققه الاكرد في الدول الاخرى ، لكنه يفتقر من ناحية اخرى الى المشاركة الفعلية للأكرد في الحكم المحلي ، ولم تستقر الاوضاع في شمال العراق الا باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي جعلت ايران تسحب دعمها للأكرد مقابل تخلي العراق عن مطالبته بالسيادة المطلقة على كل شط العرب ، ويصبح خط الحدود وسط مجرى ( التالوك ) .

وتشير تطورات القضية الكردية الى ١٩٩٠/٨/٢ وما صاحبها بعد ذلك اعلان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بما يمكن تسميته ملاذ آمن للأكرد ثم تبع ذلك اعلان فرض حظر الطيران العراقي



شمال دائرة العرض ٣٦ لأغراض سياسية بالنسبة لهذه الدول ولأول مرة في تاريخ الاكراد توفير غطاء دولي لمنطقتهم ضمن دولة العراق .

وما يمكن ان نتابع ، مثل ما حصل في عام ١٩٩٤ في شمال العراق ووقع الحرب الاهلية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP والاتحاد الوطني الكردستاني PUK بشأن ضمان المداخل للجزبين وقيادة الحركة القومية الكردية ، وما حدث في آب ١٩٩٦ عندما استتجد الحزب الديمقراطي الكردستاني بقوات الحكومة العراقية ضد الحزب الاتحاد الوطني الكردستاني .

ولسنا بصدد تتبع الاحداث وفق تعاقب زمني محدد ، لكن نشير الى نقلة نوعية في تاريخ القضية الكردية ، وخاصة بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣ وفيه اصبحت منطقة كردستان تحت حكم ذاتي كردي في العراق ، وامتلكت تقريباً اكثر خصائص الدولة ما عدا الاسم على نحو ما تظهر به الصورة الراهنة ، والحديث يدور عن عراق موحد من خلال دولة مدنية ديمقراطية فدرالية ، ويدخل تحت هذا العنوان فدرالية كردستان العراق ، على حساب الارض العراقية ويتطابق والطموحات الكردية فيها .

ان مناقشة هذا الامر يقوم على اساسين : بقاء الاكراد في الدولة العراقية ضمن منطقة حكم ذاتي والثاني مؤشر على التقسيم المدبر للدولة العراقية ، من النتائج البارزة للسيطرة الامريكية على العراق السؤال الذي يطرح نفسه الان ، هو : ما حقيقة الامر ؟

ونذهب الى ما يأتي :

#### رابعاً : كردستان والفدرالية في العراق

حسنت المادة الرابعة من قانون ادارة الدولة العراقية المسألة المتعلقة بشكل الدولة العراقية التي ستظهر بعد تاريخ التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ، اذ نصت على ان : (( نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فدرالي ، ديمقراطي ، تعددي ، ويجري تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية ويقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق





الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الاصل او العراق او الاثنية او القومية او المذهب )) .

وهنا لن نتعرض للفدرالية على المستوى النظري ، والتعريف بالدولة الفدرالية او الاتحادية ، وهل الخيار الفدرالي ضروري ، وممكن للعراق الان ، لان العراق تحول من دولة مركزية الى دولة فدرالية ، وفقاً للقانون الدستوري .

من شأن ذلك ان يبقى الاكرد العراقيون على درجة عالية من الحكم الذاتي الغير منقوص كأدنى هدف قابل للتحقق في ظل ترتيبات الفدرالية ، لا تعني الانفصال عن العراق ، بل الحفاظ على وحدة الدولة العراقية .

ومع ان هذا الاستنتاج مثير للجدل ، لكنه يحتل الحيز الاكبر في مقابلات المسؤولين الاكرد والعرب تجنباً لإثارة الحساسيات السياسية والشعبية .

صحيح ان العراق سيكون محظوظاً اذا تمكن من الاحتفاظ بكردستان العراقية كجزء من ارضه ، وتدوم في ظروف لا تقل عن الحكم الذاتي الكامل في اطار نوع من الفدرالية الديمقراطية وهو ما لم يكن مقبولاً لدى اي من الانظمة العراقية السالفة ومقبول الان .

وبهذا الرأي وبعيداً عن احاديث النوايا الغامضة ، ويصبح من السهل نفي كردستان مستقلة او التقسيم المدبر لها ، لكن الواقع القائم الان في شمال العراق يمثل حالة اخرى اذ تبدو الفدرالية نظرياً من اجل نوايا وغايات اخرى، وتبذل الجهود لبناء دولة كردية مستقلة او الغاء الشرعية المركزية عليها .

ولو كان ذلك معروفاً من خصائص المكان ، فمن المفروض ان يعالج بجوانب علمية ومنهجية وكما يلي :





### خامساً : تكوين دولة كردية في العراق :

لقد هيمن على تاريخ الاكراد العراقيين نضال ام تمرد ضد القوة المسيطرة في الدولة العراقية العربية ، لكن يجب معاملة الفترة ما بعد عام ١٩٩١ معاملة خاصة ، لان كردستان العراق في كل المعاني والاهداف اصبحت نوعاً ما منطقة منفصلة في تاريخ العراق المعاصر ، لكن مع التغيير الذي قادته الولايات المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣ وفر الشرعية لكردستان العراق في الخصوصية الجغرافية والسياسية لها ، ضمن المحاصصة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP ( محافظة دهوك واربيل ) ، والاتحاد الوطني الكردستاني PUK ( محافظة السليمانية ) ، واحزاب اخرى فيما بعد مثل الحركة الكردستانية الاسلامية IMK والاتحاد الاسلامي الكردستاني KIU .

وببساطة نجح الاكراد بالفعل في ضمان منطقة حكم ذاتي في العراق يتولون السلطة فيها ، ولهم مشاكلهم الخاصة تنهي السيطرة المركزية عليها .

لقد طويت صفحة الفدرالية بأيدي كردية مع وجود سلطة مركزية عاجزة عن العمل في هذا الجزء من اقليمها الوطني .

يمثل الواقع القائم الان في شمال العراق ، انفصال الأكراد عن الحكومة المركزية في بغداد وانعدام الثقة لكل منهما بنوايا الاخر واطلاق الانتقادات الكلامية ، وان احداثاً جديداً ومصيرية قد تسفر خلال العقود المقبلة ، حيث ان فكرة الانفصال او الاستقلال الكردي التي كانت مرفوضة في الماضي باتت اليوم قابلة للطرح .

بالإضافة الى ما اوردناه نلاحظ ما يأتي :

- من المؤكد ان الحس الانفصالي تغذيه مشاعر متبادلة بين الاكراد والعرب ، ولطالما نظر الاثنيين الى بعضهما على انهم عرق متميز عنصرياً ولغوياً وثقافياً عن الاخر .





- نظراً للتاريخ الدموي والقمعي للأكراد من قبل السلطة في العراق سابقاً، يسهل علينا ان نتصور تأييداً كبيراً للانفصال بين اوساط الاكراد اذا ما منحوا حرية الاختيار لدولة كردية
- هناك دلائل عامة الان على اقامة دولة خاصة بهم في العراق، من النواحي الجغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، غير مندمجة الى حد بعيد مع النظام المركزي في البلاد .
- ان ابرز فرصة لقيام دولة كردية سنحت للأكراد في العالم والعراق خاصى ، هي الان لنيل حرية تقرير المصير على نحو فعال ، ولا يمكن تقليص ذلك بنوع الحكم الذي سيتبناه العراق .
- تظهر اغلب دول العالم اليوم استعداداً لتقبل النزعة الانفصالية الكردية في العراق لمظالمهم التي اوجدت واقعاً حقيقياً بشكل واضح وصريح .
- هناك تركيز الثروة الطبيعية ( النفط والماء ) في شمال العراق ، ومن الممكن ان تكون ملكية هذه الثروة وادارتها انتاجاً وتسويقاً ومتابعة صرف وارداتها للنفط خاصة للإقليم الكردي وفق قواعد يضعونها هم بناء الدولة التي يتطلع الاكراد لإكمال بنائها في المستقبل .
- كما اسلفنا عن الاستقلالية العسكرية الكردية في اقليم كردستان ، فان قواعد البشمركة ( ميليشيات كردية ) تعتبر مكوناً شرعياً من مكونات لإقليم العسكرية ، ويرفض الاكراد قرار تفكيك هذه الميليشيات على الصعيد السياسي والامن ، فضلا عن اعتبارها اسناداً عسكرياً وسياسياً وامنية وطنية في بناء الاقليم الكردي .
- طور الاكراد في العراق سياستهم ازاء تركيا باعتبارهم الجار الجديد عند حدودها الجغرافية الشرقية ، رغم العراق ما زال رسمياً هو الجار ، بشكل متعاطف معها ، وانفتاح اقتصادي ومعارضة قوية لعمليات الاكراد في تركيا ، المضطهدين فيها ، وفق برنامج تتلخص اهدافه في تحقيق الاستقلال .
- يميل الحكم الذاتي في اقليم كردستان العراق الى تطوير العلاقات الاميركية وضرورة التعاون معها بشكل مسمى المشاركة الاستراتيجية ، وهو ما قد ينعكس لاحقاً على نمو الاقليم وتشكيل الدولة الكردية .





نظراً الى ما ذكره بالفدر الذي يسمح به البحث ، هناك علامات مؤكدة الى حد ما سياسية واقتصادية وعسكرية وجغرافية على التطور المستقبلي لدولة كردية رغم اي شيء اخر يقال في عملية التحول هذه .

### مسألة كركوك

تنتقل المعلومات الاحصائية لعام ١٩٧٧ عن التركيب القومي في محافظة التأميم جدول ( ٢ ) وشكل ( ٢ ) مجموعات قومية يشار الى العرب بنسبة ( ٤٤,٤١ ) والكرد ( ٣٧,٥٣ ) والتركمان ( ١٦,٣٠ ) ، واخرى بنسب قليلة جدا ، وهي محافظة عراقية ، لكنها تحظى باهمية خاصة لدى الاكراد ، حيث يعتبرون هذه المحافظة جزء من كردستان ( لا نخوض في تفاصيل ذلك ) لأهميتها الاقتصادية ( فيها ١٢,١ % من الاحتياطي النفطي العراقي عام ٢٠٠٩ )<sup>١٢</sup> .

والجغرافية والتاريخية وصولاً الى تسميتها ( قدس كردستان ) تعرضت هذه المدينة بالذات لعمليات متعمدة لتغيير طبيعتها الديموغرافية والاثنوغرافية من تهجير الاكراد وتوطين العرب والتركمان في النظام السابق ، ثم العكس بعد عام ٢٠٠٣ بطرد العرب والتركمان وجلب اعداد من الاكراد بدعوى اعادة الوضع الى ما كان عليه بمحاولات جعل كركوك كردية .

رغم المادة ( ١٤٠ ) من الدستور العراقي التي تنص على تطبيع الاوضاع في كركوك واجراء احصاء سكاني واستفتاء في كركوك وارضى اخرى متنازع عليها .

فان الوضع في كوك سيبقى مركز احتكاك بين الاكراد وحكومة المركز ، ومشاكل بين القوميات الرئيس الثلاث وتدخلات اقليمية ودولية .

يبدو واضحاً الان اصرار الاكراد على ضم كركوك الى اقليم كردستان باعتبارها جزءاً من السيادة الكردية ومن شأن ذلك ان يزيد من قوتهم السياسية الاقتصادية مما يعني احتمالات مطالبتهم بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة كردية مستقبلاً .





### الخاتمة

على ضوء الحقائق المقدمة في البحث ، نستطيع القول بأن الاتجاه العام للقيادة الكردية في اقليم كردستان العراق ، هو الاقليم جزء من العراق ، وضمن الوحدة الوطنية العراقية بهوية كردية ، ومجموعة من المبادئ الدستورية يؤسس عليها منطقة حكم ذاتي كردس في شمال العراق ضمن نظام الحكم الفدرالي في البلاد .

وهذا ينفي فكرة المطالبة بالاستقلال والحس الانفصالي وكردستان مستقلة .

لكن دلالات تطور اقليم كردستان بحكم ذاتي حقيقي في شمال العراق والخطوات الجريئة التي تمثلت في استيلائها على مناطق اخرى ومطالبتهم بكرسوك والاستقلال تقريباً عن السلطة المركزية في بغداد ، تمثلت الان بكل مقوماتها الدولة ( ارض وشعب ولغة وتاريخ وعلم وقوات عسكرية وعلاقات وتحالفات اقليمية ودولية ) ولا يبقى الا اعلان الدولة .

مهما يكن شكل الدولة الكردية او مميزاتها فان هذه الدراسة ترى ان كل البدائل المستقبلية توحى بقيام هذه الدولة ، فلن يقبل الاكراد البقاء ضمن عراق فدرالي الا بشروطهم ، وهو استقلال غير معلن ثم اعلان الدولة من بعد ذلك .

لكن الأهم من هذه الوسيلة الاقليمية والدولية الكفيلة بتحقيق ذلك ، والاكثر نفوذاً ( الولايات المتحدة وتركيا ) انعكاساً لواقع السياسة ومصالحهم العليا فيها .

والله من وراء القصد





## الهوامش والتعليقات

- (<sup>١</sup>) ملحم قريان ، المنهجية والسياسة ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٠ - ٤١ .
- (<sup>٢</sup>) محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور ومعاصر ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٠ .
- (<sup>٣</sup>) أمين محمود عبد الله ، في اصول الجغرافية السياسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢٩ - ٣٠ .
- (<sup>٤</sup>) محمود الدرة ، القضية الكردية ، الطبعة الثانية ، بيروت منشورات دار الطليعة ، ١٩٦٦ ، ص ١٨ .
- (<sup>٥</sup>) عبد الله أوج الآن ، الدفاع عن شعب ( المرافعة المقدمة الى محكمة حقوق الانسان الاوربية ) الطبعة الأولى ، ترجمة زاخو شيار ، مؤسسة أوج الآن للثقافة والبحث العلمي ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤٦ .
- (<sup>٦</sup>) ريتشارد ( دبليو ) كوتام ، القومية في ايران ، ترجمة محمود فاضل الخفاجي مراجعة الدكتور علي محمد المياح ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٧ ، ص ١١٨ .
- (<sup>٧</sup>) محمود الدرة ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .
- (<sup>٨</sup>) محمد أمين
- (<sup>٩</sup>) جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، بغداد ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، ١٩٦٩ ، ص ٨ .
- (<sup>١٠</sup>) منذر الموصللي ، عرب واكراد ، بيروت ، دار الصون ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٧ .
- (<sup>١١</sup>) عزيز الحاج ، القضية الكردية في العشرينات ، الطبعة الثانية ، بغداد ، المكتبة العالمية ، ١٩٨٥ ، ص ٩ .
- (<sup>١٢</sup>) ماجد صدام سالم ، الاهمية الجيوستراتيجية لحقول النفط في محافظة كركوك ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد ، قسم الجغرافية ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٥ .





### المصادر

- ١- أوج الان، الدفاع عن شعب ( المرافعة المقدمة الى محكمة حقوق الانسان الاوربية ) الطبعة الاولى ، ترجمة زاخو شيان ، مؤسسة أوج الان للثقافة والبحث العلمي ، ٢٠٠٥ .
- ٢- الحاج،عزيز ، القضية الكردية في العشرينات ، الطبعة الثانية ،بغداد ، المكتبة العالمية ، ١٩٨٥ .
- ٣- الدرة ، محمود ، القضية الكردية ، الطبعة الثانية، بيروت، منشورات دار الطليعة، ١٩٦٦ .
- ٤- التعداد ، القومي للسكان ١٩٧٧ .
- ٥- الديب ، محمد محمود ابراهيم ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٥ .
- ٦- زكي، بك ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من اقدم العصور التاريخية حتى الان ، القسم الاول ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٥ .
- ٧- سالم ، ماجد صدام ، الاهمية الجيوستراتيجية لحقول النفط في محافظة كركوك ، رسالة ماجستير ( غير مشنورة ) ، جامعة بغداد ، كلية التربية اب رشد ، قسم الجغرافية ، ٢٠٠٩ .
- ٨- طالباني ، جلال ، كردستان والحركة القومية الكردية ، بغداد ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، ١٩٦٩ .
- ٩- عبد الله ، أمين محمود، في اصول الجغرافية السياسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٤ .
١٠. قربان ، ملحم ، المنهجية والسياسة ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ .
١١. كوتام، ريتشارد ( دبليو ) كوتام ، القومية في ايران،ترجمة محمود فاضل الخفاجي ومراجعة الدكتور علي محمد المياح ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٧ .
١٢. الموصللي ، منذر ، عرب واكراد ، بيروت / دار الغصون ، ١٩٨٦ .
١٣. الهيئة العامة ، للمساحة ، خريطة العراق الادارية مقياس رسم ١ / ١٠٠٠٠٠٠٠ لسنة ١٩٩٩ .